



التعميم المالي رقم (6) لسنة 2024

بشأن

تحديث مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2025

ضمن خطة ميزانية السنوات المالية 2022-2026

الموقرين

سمو ومعالي الوزراء

المحترمين

سعادة وكلاء و مدراء عامي الجهات الاتحادية

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة الى:

- المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة وتعديلاته.
- القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2023 بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص في الحكومة الاتحادية.
- القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2024 بشأن ربط الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2024.
- قرار مجلس الوزراء رقم (48) لسنة 2023 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (49) لسنة 2022 بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية.
- وتنفيذاً لأحكام المواد التالية من المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة وتعديلاته:
- المادة (22) "نعد الجهات الاتحادية التي تشملها الميزانية العامة ، التقديرات المبدئية لمواردها المالية على أساس نوعها مع بيان مصادرها، والتقديرات المبدئية لنفقاتها الجارية و الرأسمالية، و بما يتفق مع الأهداف الاستراتيجية و مع أنشطتها المعتمدة لكل برنامج ، على أن تتضمن مقاييس الأداء و مؤشرات الكفاءة المالية، و يجب تقديم التقديرات المبدئية إلى الوزارة في الموعد الذي يحدده تعميم الوزير المشار اليه في المادة (21) من هذا المرسوم بقانون ."
- المادة (23) " إذا تأخرت أي جهة اتحادية في تقديم مشروع ميزانيتها إلى الوزارة عن الموعد المحدد في التعميم المشار اليه في المادة (21) من هذا المرسوم بقانون، تقوم الوزارة بعد إخطار الجهة المتأخرة بإعداد هذه التقديرات بناءً على اعتمادات السنة المالية الجارية لهذه الجهة، مع مراعاة التغييرات والتعديلات التي أدخلت عليها خلال السنة المالية الجارية و الاعتبارات الأخرى الخاصة بها و بما يتفق مع برامجها واهدافها الاستراتيجية ."

أولاً: تقديرات الإيرادات الحكومية:

تأمل وزارة المالية من الجهات الاتحادية تحديث تقديرات إيراداتها وإدخالها على النظام الآلي لتنبؤات الإيرادات (نظام فارس) وفقاً للقواعد والضوابط اللازمة لتحديث مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2025، وفي المواعيد المحددة والواردة ضمن القواعد والضوابط المرفقة بالتعميم المالي.



ثانياً: تقديرات المصروفات الحكومية :

- أ- النفقات الجارية: يتعين على الجهات الاتحادية تقدير مصروفاتها وادخالها على النظام الآلي لإعداد الميزانية وفقاً للقواعد والضوابط اللازمة لتحديث مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2025.
- ب- النفقات الرأسمالية: يتم تخصيص كافة الاعتمادات المالية لتنفيذ المشروعات الرأسمالية قيد الإنجاز الجاري استكمالها والجديدة بعد اعتمادها من الجهات المختصة على الأنشطة والبرامج وتحميلها على النظام الآلي لإعداد الميزانية وفقاً للموعد المحدد بالتعميم المالي والقواعد والضوابط اللازمة لتحديث مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2025.

ثالثاً: الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

تحت وزارة المالية جميع الجهات الاتحادية على تحقيق أهداف القانون الاتحادي رقم 12 لسنة 2023 بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والاتحادي والخاص، وذلك بوضع الخطط وتحديد المشاريع المتوقع تنفيذها من قبل القطاع الخاص مما يمكن الحكومة من تنفيذ مشاريعها التنموية والاستراتيجية بكفاءة وفاعلية من خلال الاستفادة من طاقات وخبرات القطاع الخاص.

رابعاً: موعد تقديم مشروع الميزانية:

على كافة الجهات الاتحادية تقديم مشروع الميزانية للسنة المالية 2025 إلى وزارة المالية في موعد غايته 22/4/2024 وعليه، تأمل وزارة المالية توجيه السادة المختصين لديكم نحو الالتزام بالقواعد والضوابط (المرفقة) بشأن تحديث مشروع الميزانية لسنة 2025.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية

صدر بتاريخ 20 شعبان 1445 هـ
الموافق 2024/03/01 م